

الإمارات ضمن أهم 10 دول مصدرة للبتروكيماويات للأسواق الإفريقية غير العربية



أبوظبي - "الخليج":

أكدت دراسة أصدرتها وزارة الاقتصاد حول ملامح تنافسية الصادرات الإماراتية من الألومونيوم والبتروكيماويات بالأسواق الإفريقية غير العربية، على أهمية سعي الإمارات نحو تحقيق التنوع في الأسواق التصديرية، ونوهت بأن ذلك سيتم من خلال استهداف مجموعة من الأسواق غير التقليدية، خاصة الأسواق الإفريقية غير العربية التي تتميز بوجود إمكانيات مستقبلية واعدة في مجال التجارة الخارجية .

بلغت واردات تلك الأسواق من مختلف دول العالم قيمتها 352 مليار دولار في عام 2012، بينما بلغت قيمة الصادرات الإماراتية لها 6.5 مليار دولار بما يعني أن الصادرات الإماراتية تغطي فقط 1.8% من احتياجاتها، وبما يوضح انخفاض حجم اعتماد السوق الإفريقية على السوق الإماراتية في تغطية وارداته، على الرغم من أن الصادرات الإماراتية تعد الأكثر انتشاراً خليجياً في تلك الأسواق في تصدير منتجات الألومونيوم والبتروكيماويات . وأشارت الدراسة التي أعدها المستشار الاقتصادي بالوزارة الدكتور عبد الحميد رضوان تحت إشراف الدكتور مطر

أحمد إلى استحواذ خمس دول إفريقية على 61% من الصادرات الإماراتية للسوق العربية غير الإفريقية بقيمة بلغت 9.3 مليار دولار، وتعد جنوب إفريقيا من أهم الدول المستقبلية للصادرات الإماراتية في القارة بقيمة بلغت 1.08 مليار دولار، وفي المرتبة الثانية جاءت نيجيريا بقيمة 1.03 مليار دولار في العام 2012.

الصادرات من البتروكيماويات

وفيما يتعلق بالصادرات الإماراتية من البتروكيماويات، أكدت الدراسة أن تلك المنتجات ذات احتمالية مرتفعة في وجود تنافسية لها في الأسواق الإفريقية، فقد بلغت قيمة واردات تلك الأسواق من البتروكيماويات 9.5 مليار دولار منها واردات بقيمة 249 مليون دولار من الإمارات بما يمثل 2.6% من مجمل الواردات. وتعد الأسواق الإفريقية غير العربية مستورداً صافياً للبتروكيماويات فقد حققت عجزاً تجارياً من البند بلغ 5.9 مليار دولار في عام 2012. وتلك القيمة من العجز التجاري تمثل مساحة فرص متاحة أمام صادرات المنتج الإماراتي يمكن استهدافها كمساحة تصديرية محتملة.

وأوضحت الدراسة أنه من أهم الدول المستوردة للبتروكيماويات في الأسواق الإفريقية غير العربية تأتي جنوب إفريقيا التي تستحوذ على تصدير البتروكيماويات إليها خمس دول بصفة رئيسية، تتقدمها الصين بنسبة استحواذ 17% وبقيمة 391 مليون دولار، ثم ألمانيا ثانياً بقيمة 288 مليون دولار وبنسبة استحواذ 12% من السوق، والذي يجب أن نشير إليه هنا هو أن الإمارات تأتي في المرتبة 16 بقيمة 44 مليون دولار وتغطي فقط 2% من السوق، وهذا يدعو إلى مزيد من التوجه نحو تلك السوق لكسب مساحة منه، والتي يكون الحد الأدنى منه الوصول بحصة الصادرات من البتروكيماويات إلى حصة مضاعفة في ضوء أن سوق جنوب إفريقيا تعد سوقاً مستورداً صافياً للبتروكيماويات بقيمة 1.2 مليار دولار.

وعلى صعيد متصل أكدت الدراسة أن نيجيريا تأتي في المرتبة الثانية كأهم الأسواق المستوردة للبتروكيماويات في إفريقيا بقيمة 1.5 مليار دولار عام 2012، وتستحوذ خمسة أسواق على سوق التصدير إليها بنسبة 54%، وتأتي الصين في المرتبة الأولى بقيمة 259 مليون دولار، وتستحوذ على نسبة 17% من تغطية السوق النيجيرية، وحققت الصادرات الصينية من البتروكيماويات للسوق النيجيرية نمواً بلغ 11% خلال الفترة 2008-2012. وبالنسبة للصادرات الإماراتية من البتروكيماويات لنيجيريا فقد بلغت 26 مليون دولار فقط في عام 2012، وتأتي في المرتبة 15 في تغطية السوق وبنسبة مساهمة 1.7% منه. وأشارت الدراسة إلى أن نقطة التحليل للتنافسية في هذه السوق يمكن بيانها من خلال رصد التالي: باستبعاد كل من الصين التي تستحوذ على السوق وأمريكا التي تعد رقم 1 في العالم في تصدير البتروكيماويات، وكوريا التي تأتي في المرتبة السادسة عالمياً، ليتبقى كل من الهند والبرازيل فنجد وجود تقارب بين هاتين الدولتين والإمارات من حيث الحصة عالمياً من تصدير المنتج، فمثلاً تحتل الهند المرتبة الرابعة في التصدير للسوق النيجيرية وتأتي في المرتبة 25 عالمياً في تصدير البتروكيماويات وحصتها من السوق العالمية 0.9% وأيضاً البرازيل تأتي في المرتبة 28 عالمياً في تصدير البتروكيماويات والحصة العالمية 0.7% وبالنسبة للإمارات فتأتي في المرتبة 27 عالمياً في تصدير البتروكيماويات وبحصة عالمية 0.7% أي أنها تسبق البرازيل من حيث الترتيب العالمي في التصدير للبند وعلى الرغم من ذلك استطاعت الدولتان تحقيق حصة سوقية أكبر في سوق التصدير لنيجيريا من البند تبلغ ثلاثة أضعاف الحصة السوقية الإماراتية منه.

وأخيراً، تأتي تنزانيا في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في استيراد البتروكيماويات في القارة بقيمة واردات بلغت 467 مليون دولار عام 2012، وتعتبر مستورد صافي للبتروكيماويات، وأهم ما يميز تلك السوق تقدم الإمارات في الاستحواذ على حصة من السوق تفوق الحصة الصينية، فقد جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة في تغطية السوق بقيمة 50 مليون دولار وتساهم بنسبة 11% من احتياجاته وحققت معدلاً للنمو بلغ 40% خلال الفترة نفسها.

أهم السلع والصادرات

قالت الدراسة أن الألومنيوم الخام يعد من أهم السلع والصادرات الإماراتية التي يمكن لها الدخول للسوق الإفريقية غير العربية . فقد استوردت السوق الإفريقية الألومنيوم بقيمة 2.6 مليار دولار في عام 2012، بينما بلغت قيمة واردتها من الألومنيوم الإماراتي 38 مليون دولار فقط، أي أن الصادرات الإماراتية من الألومنيوم تغطي فقط 1.5% من واردات الأسواق من الألومنيوم على الرغم من أن الإمارات من أهم عشر دول مصدرة للألومنيوم لتلك الأسواق، إضافة إلى أن نسبة الصادرات الإماراتية من الألومنيوم لإجمالي صادرات الإمارات للقارة إجمالاً لم تتخط 1.8% . ومن أهم الدول المستوردة للألومنيوم في الأسواق الإفريقية غير العربية تأتي خمس دول هي: موزمبيق، نيجيريا، جنوب إفريقيا، وغانا، . وتمثل قيمة وارداتها من الألومنيوم 1.896 مليار دولار ونسبة 73% من واردات الأسواق من المنتج

الميزان التجاري

أوضحت الدراسة أن قيمة الصادرات الإماراتية من الألومنيوم للسوق الموزمبيقية بلغت أقل من خمسة ملايين دولار ولا تستحوذ على أي نسبة من السوق، بينما الصادرات الهولندية من البند تستحوذ على نسبة 97% من واردات السوق، وعلى الرغم من ارتفاع تلك النسبة، إلا أن الميزان التجاري للألومنيوم يحقق فائضاً لمصلحة موزمبيق بقيمة 297 مليون دولار . ولذلك إذا أرادت الصادرات الإماراتية الدخول لتلك السوق فيجب دراسة العلاقة التبادلية بين الصادر والوارد من الألومنيوم بين موزمبيق وهولندا من حيث أنواع المنتجات، وخصائصها والجودة والهيكل السعري وخطوط الشحن وائتمان الصادرات والتسهيلات المقدمة للمستوردين، نحو بيان كيفية كسر احتكار السوق الهولندية لواردات السوق الموزمبيقية من الألومنيوم . خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن الإمارات تأتي في الترتيب العالمي في المرتبة الثامنة كأهم المصدرين للألومنيوم بنسبة 2.9% من الصادرات العالمية من المنتج بينما هولندا تأتي في المرتبة 11 وتساهم بنسبة 2.6% من الصادرات العالمية من الألومنيوم .

وفيما يتعلق بسوق واردات جنوب إفريقيا من الألومنيوم أشارت الدراسة إلى أن قيمة تلك الواردات بلغت 494 مليون دولار في عام 2012، والواردات من دولة الإمارات بلغت 12 مليون دولار فقط . وأن موطن المنافسة يتركز في أهمية السعي نحو كسب حصة أكبر من قيمة السوق التي تمثل ما يزيد على أربعين ضعف الحصة الحالية في ضوء ما يتمتع به المنتج الإماراتي من جودة يتطلبها سوق جنوب إفريقيا .

وأضافت الدراسة أنه في جانب المنافسة للصادرات الإماراتية من الألومنيوم لسوق أنغولا، فتعد مستورداً صافياً للألومنيوم وقد بلغت قيمة واردتها من المنتج 170 مليون دولار في عام 2012 وحققت نمواً متوسطاً في الطلب على الواردات من البند بنسبة 9% خلال الفترة من 2008-2012 . وتستحوذ دولتان على نسبة 81% من واردات أنغولا من الألومنيوم، وهما البرتغال والصين على الترتيب بينما الإمارات لم تظهر ضمن أهم الدول المصدرة للسوق